

ssrbulletin

أضواء على أحدث التطورات والأخبار والأحداث في مجال إصلاح القطاع الأمني

أبريل 2009

الدليل الإقليمي الجديد: إصلاح القطاع الأمني في جنوب شرق و شرق أوروبا

يوفر هذا الدليل الموضوعي مقدمة للمادة المتاحة حول إصلاح القطاع الأمني في جنوب شرق و شرق أوروبا، مركزا على البلقان و القوقاز الجنوبي. يلقي الدليل الضوء على القضايا الرئيسية و مناطق الأولويات في الأقاليم و البلدان ، و هو يحدد النصوص ذات الصلة على المستويين الإقليمي و القطري التي تتناول عدد من القطاعات الأمنية.

لاتزال قضية إصلاح القطاع الأمني في جنوب شرق و شرق أوروبا قضية غير مكتملة و غير متناسقة في أفضل الأحوال. يختلف الوضع عمليا على الأرض من بلد إلى آخر، كما هو حال مستوى الإصلاح و كيفية تنفيذه.

يشكل تحويل العلاقة بين الدولة و المواطن و تطوير الرقابة المدنية للمؤسسات الأمنية الأولويات. و بالرغم من أن ميكانيكية الرقابة التي أسست قانونا أدخلت في كل البلدان ، لا يزال هناك عدم مشاركة من قبل المجتمع المدني (البرلمانيون، الهيئات الغير حكومية، و سائل الإعلام، مراكز البحوث، الخ) و الجمهور العام في قطاعي الدفاع و الأمن.

يعزى هذا إلى استمرار تركيز القوة في أيدي السلطة التنفيذية، خاصة في القوقاز الجنوبي. و قد تسبب البرلمانين الضعفاء في البلقان (باستثناء ألبانيا) في نفس الأمر، و يرجع ذلك أحيانا إلى التكتلات الغير المعقدة كما هو الحال في البوسنة و الهرسك، صربيا و كوسوفو. يرجع هذا أيضا بصورة كبيرة إلى انعدام خبرة المجتمع المدني بالقضايا المتعلقة بالأمن و الدفاع و في بعض الأحوال عدم الرغبة في لعب هذا الدور.

[للاطلاع على الدليل حول إصلاح القطاع الأمني في جنوب شرق و شرق أوروبا برجاء الضغط هنا.](#)



إصلاح القطاع الأمني في باكستان

إصلاح القطاع الأمني في بيئات التحدي مكافحة الإرهاب و إصلاح القطاع الأمني في باكستان

إستضافت الشبكة العالمية في 19 مارس 2009 ندوة حول مكافحة الإرهاب و إصلاح القطاع الأمني في باكستان في مقر وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة (DFID). تجدون هنا ملخصا للحدث و لمقالتين لإثنين من المتحدثين. و لا تعبر المقالات المكتوبة من قبل جهات خارجية بالضرورة عن آراء الشبكة العالمية .

ترأس الندوة البروفيسور ستوارت كروفت Prof. Stuart Croft من جامعة وارويك في وجود ثلاث من الضيوف المتحدثين.

- عائشة صديقة Ayesha Siddiqi، و تحدثت عن الإصلاحات الهيكلية و التدخل المدني و العسكري
- جوشوا تي. هويت Joshua T. White، تحدثت عن التغييرات في المناخ الأمني للمناطق الحدودية
- حسن عباس Hassan Abbas، و تحدثت عن الشرطة و الإصلاحات في مجال المخابرات و طبيعة الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه باكستان.

لاحظت عائشة أنه بالرغم من التحسن في المشاركة المدنية في السياسات الباكستانية، فلا يزال الجيش مهيمنا على المنظومة السياسية. أرجعت ذلك إلى أوجه القصور الهيكلية في النظام السياسي. تحصل الجيش على مكانة متميزة نتيجة كونه المؤسسة الأكثر قوة في الدولة، متحكما في كل من القوتين الإقتصادية و الإجتماعية. أرجعت عائشة ضعف النظام السياسي إلى سيطرة الأقلية المتميزة على الأحزاب البيروقراطية الضعيفة. أخفقت الحكومة في إيجاد مؤسسات مدنية، أيضا في التحكم في العسكرية الى يتوجب على وزارة الدفاع أن تحميها. و أخيرا أشارت إلى بروز الحركات الجهادية مع احتمال وجود روابط أو علاقات لها مع الجيش مما سوف يجعل من إصلاح القطاع الأمني في باكستان أمرا صعبا.

ركز جوشوا بوجه خاص على المناخ الأمني في المناطق الحدودية، العلاقات المدنية – العسكرية، و نوعية المساعدة الأمنية التي من الممكن تقديمها في مثل هذه المناطق. و قد لاحظ وجود ثلاث اتجاهات في هذا السيناريو: توحيد الجماعات/ المجموعات الإسلامية، تشظي طالبيان، و توسع نفوذ المتشددين. هناك حاجة إلى إيجاد آلية لحل قضايا مكافحة الإرهاب و التمرد، الشكاوى و التعامل مع هؤلاء الذين يتخذون من طالبيان شعارا للقيام بأعمال إجرامية. أشار أيضا إلى أهمية القيام بتقوية دور الشرطة و الحكومة المحليين بالتزامن مع تأسيس قوة شرطة سريعة الإنتشار و قوة إستقرار قادرة على التحكم في المناطق الحدودية.

يرى حسن أن الشرطة و المخابرات الباكستانية كانت تستفز دائما من قبل الجماعات الأصولية. استخدمت الشرطة دائما في المناورات السياسية و هي تفتقر إلى القدرة على جمع المعلومات بطريقة منظمة، أمر مهم في هذا المجال. فشلت الحكمة في تخصيص الأموال اللازمة لهذه الإحتياجات. أما بالنسبة للخدمات المخابراتية، فإن نفوذ الجيش معا مع المناورات السياسية أصبح يشكل مشكلة عظمى. أكد حسن على أهمية النظر في تأسيس هيكل إداري مدني قوى و على تطوير أجنده للتنمية كطريق إلى إصلاح القطاع الأمني في باكستان.

الشرطة الباكستانية في حاجة إلى إصلاح من أجل هزيمة الإرهاب

من المتعارف عليه عالمياً أن أجهزة تدعيم شرطة الدولة و القانون تلعب دوراً حيوياً كونها تشكل خط الدفاع الأول ضد تهديدات الإرهاب وحركات التمرد. تقدم الدراسة التي أجريت من قبل مؤسسة راند في RAND عام 2008 كيف تنتهي الجماعات الإرهابية دليلاً على أن عمل الشرطة و المخابرات المؤثر يأتي بنتائج أفضل عند مكافحة الإرهاب بدلاً من استعمال القوة العسكرية. و بناء على هذا الإستنتاج فإن التقرير يقترح على صناع السياسة الأمريكيين أن يوقفوا استخدام مصطلح "الحرب ضد الإرهاب" ذلك لأنه لا يوجد هناك حل في ساحة القتال للتغلب على الإرهابيين.

دراسة قيمة أخرى حللت دور الشرطة في حملات التمرد في مالايا و قبرص خلصت إلى أن معظم حملات مكافحة التمرد في القرن العشرين اعتمدت بقوة على قوات الشرطة الوطنية و أيضاً القوات العسكرية. (جيمس إس. كورم، " تدريب القوات الوطنية لمكافحة التمرد: قصة اثنين من المتمردين"، معهد الدراسات الإستراتيجية، مارس 2006)

البنية التحتية لجهاز الشرطة الباكستاني واحدة من أسوأ الأجهزة إدارة. و يصفها كثير من الخبراء بصدق بأنها تفتقر إلى التجهيز الجيد، التدريب، بالغة التسييس، و ذات فساد مزمن. لقد أبلت بلاء حسناً في بعض العمليات، إلا أن ذلك يعتبر ظاهرة نادرة بوجه عام. قد يكون السبب الرئيسي لهذه الحالة هو إخفاق الحكومة المستمر في الإستثمار في إصلاحات إنفاذ القانون و التحديث. من المفارقات أنه بالرغم من الأزمات الداخلية التي حدثت من أن لآخر منذ إنشائها في 1947، و التي تراوحت بين مواجهات عرقية و معارك طائفية إلى إزدياد كبير في الأنشطة الإجرامية و حركات التمرد، فإن كل من صناع السياسات العسكريين و السياسيين لم يعطوا الأولوية القصوى لهذا القطاع على الإطلاق. ومن هنا فإنه ليس من المستغرب أن يكون أداء الشرطة في مكافحة الإرهاب و التمرد بهذا الشكل. التصدي الناجح للشرطة لبعض الجماعات الدينية المتشددة في البنجاب أواخر التسعينات، و الطريقة التي تعاملوا بها في مواقف اتخذت شكل التمرد في كراتشي في أوائل التسعينات يوضح أن هناك قدرة على الإتيان بالنتائج المرجوه عندما يتواجد الدعم السياسي و تتوافر الموارد. من الواضح أن توفير معايير و أداء أفضل للشرطة سوف يرفع من مصداقية الحكومة و يرسخ من سلطتها بشكل أكثر فعالية في المناطق التي تنقلت من نطاق سيطرتها الآن. الحاجة الملحة الآن هي إلى تعلم الدروس من ما اكتشف في الولاية الحدودية الشمالية الغربية في السنوات الأخيرة خاصة، كي يمكن التخطيط لأي أعمال وقائية لإنفاذ القانون في جنوب البنجاب، حيث قامت الجماعات المسلحة المحلية المحظورة بما فيها صيباح الصحابة Sipah-e-Sahaba و جيش محمد Jaish-e-Mohammad بالعودة. التهديد الداخلي الذي تشهده باكستان من قبل المتطرفين اليوم أشد حدة من أي شيء شهدته البلاد منذ طيلة الستون عاماً الماضية، أي منذ قيامها (ربما باستثناء الحرب الأهلية في شرق باكستان 1969-1971، بنجلادش الحالية). المدهش أن الشرطة لم يخصص لها من المساعدات المالية الغربية إلا أقل القليل، و ذلك في الفترة بين 2002-2008. و بشكل أكثر تحديداً، في عام 2007 على سبيل المثال، خصصت الولايات المتحدة مبلغ 731 مليون دولار لمساعدة الجيش و 4.9 مليون دولار فقط للشرطة. أما اليوم، فإن الدعم الدولي لإصلاح الشرطة في باكستان من أجل تعزيز قدراته على إنفاذ القانون و مكافحة التمرد هو أمر لا بد منه. لقد اقترحت إدارة أوباما تقديم مبلغ \$1,5 بليون كمساعدة سنوية للباكستان على مدى السنوات الخمس المقبلة و يجب أن تشمل موارد كافية لهذا القطاع.

حسن عباس زميل باحث في مركز بلفور التابع لمدرسة جون ف. كنيدي الحكومية، جامعة

هارفارد. يعمل د.عباس في برنامج المركز الخاص بالتحكم في الطاقة و الأمن الدولي. تشمل إهتماماته البحثية برنامج باكستان النووى و الجدل القائم حول د. عبد القدير خان؛ التطرف الدينى فى جنوب ووسط آسيا، و "الإسلام و الغرب".

سوف يدمج هذا العرض فى تقرير السياسة حول نفس الموضوع و الذى سيتم نشره بواسطة www.ispu.org فى أبريل 2009.

الفجوات فى القدرات الأمنية الباكستانية

تواجه الحكومة الباكستانية قدرا هائلا من التهديدات على حدودها، و هى منطقة تضم كلا من المناطق القبلية ذات الإدارة الفيدرالية والقبلية و مقاطعة الحدود الشمالية-الغربية. واجه الجيش الباكستانى طالبان و الجماعات الشبيهة بها فى هذه المناطق، و التى تسعى إلى الإطاحة بنفوذ الدولة وإحلال نظام قانونى و خدمات أمنية موازية. و قد أصبحت هناك ثلاث فجوات ظاهرة فى القدرات الأمنية الباكستانية خلال المواجهة مع هذا التشدد العسكرى المتنامى.

أولا، لقد أظهرت الحكومة دائما ضعفا شديدا فى تنسيق الردود المدنية و العسكرية تجاه توسع طالبان. و تفشل الحكومة بوجه خاص فى تصعيد ردود أفعالها حيث يتزايد التهديد فى منطقة بعينها. على سبيل المثال، بعد التواجد المكثف لمراكز شرطة طالبان فى مكان ما، فإن الحكوما أحيانا ما تنتظر و قتا طويلا حتى تحرك قواتها العسكرية أو شبه العسكرية. من الواجب أن يؤدى تنسيق الإقليمى للضباط (RCOs) الذى أنشئ مؤخرا إلى تحسين قدرات الدولة و القيام بردود أفعال أفضل، إلا أنه لايزال من المطلوب إيجاد تنسيق رسمى أكثر قوة بين التنسيق الإقليمى للضباط و العسكرية الباكستانية.

ثانيا، لقد أصبح واضحا أن الحكومة فى حاجة شديدة إلى وحدات شرطة و وحدات شبه عسكرية يمكنها القيام بعمليات تثبيت الإستقرار. من الممكن للجيش الباكستانى "تطهير" جزء كبير من الأراضى الحدودية بسهولة نسبية، إلا سيجد صعوبة كبيرة فى الإحتفاظ بها بعد عودته إلى ثكناته. يفنقر الجيش فى أجزاء كثيرة على خطوط المواجهة إلى شرعية البقاء، و هو بحاجة إلى الإعتماد على وحدات الشرطة أو الوحدات الشبه عسكرية لتأمين الأراضى خلال منتصف المدة و توفير الأمن للسكان. و تعزز العمليات الأخيرة فى سوات، باجور، و موهند صحة هذه النقطة فى عدد من النواحي: إذا لم تبقى قوة مثل حرس الحدود قابضة على زمام الأمور فى أعقاب وقف العمليات العسكرية، ممهدة الطريق لإعادة نفوذ الحكومة، فإنه من غير المحتمل أن يكون للعمليات العسكرية فائدة على المدى الطويل.

ثالثا، يشير إنتشار طالبان الواسع على الحدود الموسوم بالثبات و البطء فى ذات الوقت، يشير إلى أن الحكومة (و شركائها الدوليين) فى حاجة إلى وضع إستراتيجية أكثر قوة للإحتواء لمنع طالبان من الحصول على نفوذ أوسع فى شمال باكستان. لسوء الحظ، فإن النخب من وحدات الشرطة و الوحدات الشبه عسكرية تركز على أهداف مكافحة الإرهاب، أو حماية كبار الشخصيات، و هى غير مدربة أو مؤهلة على احتواء جهود طالبان للتقدم. على سبيل المثال، إذا ما جهزت الحكومة قوات شرطة مدربة تدريبيا خاصا أو وحدات من حرس الحدود لديها القدرة على الإنتشار السريع، فإنه من الممكن الإعتماد على هذه القوات فى دعم المجتمعات المحلية المتعرضة لخطر الزحف الطالبانى. فى بيئات تسلم فيها المجتمعات المحلية للطالبان نتجة للخوف منها و ليس للتعاطف معها، فإن رد فعل مسؤل و سريع من الممكن أن يشجع المجتمعات

المحلية (أو حتى مايسمى باللاشكرز *lashkars* -الغير نظاميين) على التصدى للجماعات المسلحة هذه.

بالرغم من الإدعاءات الواسعة بأن الطالبين و الجماعات المشابهة ما هي إلا أدوات للدولة الباكستانية نفسها، فالحقيقة أن للحكومة إهتماما حقيقيا مستمرا في أن تصبح قادرة على مواجهة و احتواء الجماعات الإسلامية المسلحة التي تتحدى السلطة الشرعية للدولة. وهي إذا ما فعلت هذا، على الحدود بوجه خاص، فستكون بحاجة إلى تدريب و تأهيل وحدات ذات قدرات خاصة تتكامل مع أنشطة كل من الحكومة المحلية و الشرطة، أيضا القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق من النوع الذي نفذ مؤخرا على الحدود الباكستانية الشمالية الغربية و ال FATA.

جوش هوابت Josh White زميل باحث مع مركز الإيمان و الشؤون الدولية بمعهد المشاركة العالمية، و يدرس لدرجة الدكتوراه في الفلسفة بمدرسة الدراسات الدولية العليا بجامعة جون هوبكنز (SAIS) في واشنطن. و هو يركز في بحثه على السياسات الإسلامية و الإستقرار السياسي في جنوب آسيا، و قد سافر كثيرا إلى المناطق الحدودية في الباكستان.

تحتوى [مكتبة الوثائق](#) على روابط مع عدد من الوثائق ذات الصلة بإصلاح القطاع الأمني التي تتعلق بالباكستان فيما يلي مجموعة منتقاة من هذه الوثائق:

- [إصلاح شرطة الباكستان](#)
- [إصلاح النظام القضائي في الباكستان](#)
- [الحكم القومي للأسلحة النووية: الفرص و المعوقات](#)
- [على مدى برج المراقبة: إحلال السلام على الحدود الأفغانية الباكستانية](#)
- [إصلاح القانون و السياسات في آسيا و الباسفيكي: ضمان الصوت، الفرصة و العدل](#)
- [تدريب القضاة: تأملات في المبدأ و الممارسة الدولية](#)
- [الأسلحة الصغيرة و انعدام الأمن البشرى: مراجعة للبحوث المشاركة في جنوب آسيا](#)

المزيد من المعلومات

- [البي بي سي - لمحة عن بلد](#)
- [الناتو](#)
- [برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الباكستان](#)
- [وزارة القانون و العدل الباكستانية](#)
- [وزارة الدفاع الباكستانية](#)
- [معهد إسلام اباد لأبحاث السياسات \(IPRI\)](#)
- [معهد السياسات الإستراتيجية في إسلام اباد \[ISSI\]](#)
- [جامعة القائد الأعظم - قسم دراسات الدفاع و الدراسات الإستراتيجية](#)
- [مجموعة الأزمات الدولية](#)
- [وحدة الباكستان لأبحاث الأمن \(PSRU\)](#)

ورقة وزارة التنمية الدولية البيضاء الجديدة

ورقة بيضاء جديدة حول التنمية الدولية القضاء على الفقر في العالم: ضمان مستقبلنا المشترك

تؤكد حكومة المملكة المتحدة بأن مساعدة الفقراء ليست واجبا أخلاقيا فحسب، لكنه أمر يصب في مصلحة الجميع على المدى الطويل، في عالمنا الذي يزداد فيه الاعتماد المتبادل على الآخر. وهو يشكل عنصرا هاما في سياستنا الدولية يمكن المملكة المتحدة من أن تصبح رائدا ناجحا في العالم و قوة دافعة نحو الخير.

ستقوم وزارة التنمية الدولية في أواخر هذا العام بنشر ورقة بيضاء جديدة حول التنمية الدولية توضح فيها كيف تهدف حكومة المملكة المتحدة إلى الإستمرار في المساعدة في توفير حياة أفضل لمن هم أكثر فقرا و أكثر تعرضا للخطر في العالم. في عالم هزته الأحداث العالمية الأخيرة، تزيده وسائل الإتصال قريبا من بعضه أكثر من أى وقت مضى، لا يعنى هذا سوى إيجاد وسائل جديدة للتحديات التي نواجهها الآن أثناء تحقيق مهمتنا. يجب أن نعترف بالتقدم الملحوظ في مجال الحد من الفقر على مدى العقد الأخير و نستمر في دعم القضايا التي تؤثر علينا جميعا مثل زيادة عدد الأطفال على مقاعد الدراسة و التقليل من عدد الوفيات بين النساء أثناء الوضع.

إلا أننا بحاجة أيضا إلى إعادة ترتيب بعض العناصر في جدول أعمالنا ليتناسب مع الظروف المتغيرة السائدة الآن. سنتنظر الورقة في كيفية التعامل مع عدد من التحديات العالمية و المجالات ذات الأولوية:

- [كيف يمكننا دعم البلدان من أجل التقليل من أثر الإنكماش الإقتصادي على الفقراء؟](#)
- [كيف يمكننا بناء عالم ذو مناخ مرن و تتخفف فيه نسبة الكربون؟](#)
- [كيف يمكننا خلق عالم أكثر أمن و إيجاد الظروف المناسبة للحد من الفقر في البلدان المتأثرة بامخطر و الصراع؟](#)
- [كيف يمكن إصلاح المؤسسات الجولية من أجل تمكينها من توفير التنمية؟](#)

يتناول موضوع الورقة البيضاء قضية البلدان الهشة و المتأثرة بالصراع و يشمل ذلك اقتراحا بالتركيز على الأمن و إتاحة الوصول إلى العدالة مع عدد من [الأسئلة](#) التي تضمنتها وثيقة إستشارة للجمهور.

يتطلع الفريق العامل في الورقة البيضاء إلى مساهمات من العاملين الممارسين في مجال الأمن و العدل، أكاديميين، و إلى كل من لديه اهتمام بجدول الأعمال هذا. ستنتهي عملية المشاورة بتاريخ الأربعاء 27 مايو 2009. [بإمكانكم التعليق على الوثيقة نفسها](#) أو إرسال تعليقاتكم مباشرة إلى whitepaper@dfid.gov.uk

فريق وزارة التنمية الدولية العامل على الورقة البيضاء إطلاق المنظمة

المجموعة العالمية للتحويل الأمني: تبني طرق جديدة للتفكير فى الأمن

المجموعة العالمية للتحويل الأمني هي شبكة أمنية تشجع مناظرات الأمن و التنمية الحالية بين ال جنوب - جنوب و شمال - جنوب من أجل تعزيز ضم أصوات جديدة فى نقاشات السياسات و التحليل، و جعل المبادرات القائمة أكثر وضوحا للمجتمع الأوسع، و تعزيز تغيير الفهم السائد حاليا للأمن. تأما المجموعة فى تأسيس مرجعية لصناع السياسات، الممارسين العاملين فى ذات المجال، الباحثين، و الممثلين عن المجتمع المدنى على وجه الخصوص حتى يمكنهم مناقشة طرق مواجهة القضايا الأمنية فى سياقات إقليمية مختلفة.

يضم المشروع عدد من المؤسسات العالمية من المجتمع المدنى العاملة القطاع الأمنى و هو يعتمد على التعاون مع مؤسسة فورد، مركز كندا الدولى لأبحاث التنمية (IDRC)، و معهد المجتمع المفتوح بواشنطن دى. سى.

يشمل شركاء المجموعة شبكة قطاع الأمن الأفريقى (ASSN) ، مبادرة الإصلاح العربية (ARI) ، معهد الدراسات الإستراتيجية و التنمية (ISDS-Philippines)، كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الإجتماعية (FLACSO-Chile) و شبكة إدارة الأمن و الدفاع الأفريقية الجنوبية (SADSEM) .
ترحب المجموعة أيضا بعضوية الأفراد و المؤسسات كى يصبحون جزءا من الشبكة العالمية.

ستقوم المجموعة العالمية بتعزيز البحث الإبداعى من خلال سلسلة من المشاريع، و تشمل مبادرة المنح الصغيرة (مشابقة دولية مفتوحة لصغار الباحثين لتقديم إسهامات مكتوبة للإتحاد)، زمالة الأصوات الجديدة (منحة سفر لممثلى المجتمع المدنى المرموقين من الدول النامية)، نشرة فصلية لأخر المعلومات عن المجموعة العالمية و شركائها، و مجموعات عمل إقليمية تجتمع لتبادل المعلومات حول مواضيع معينة مثل الجريمة عبر الدول و منع الجريمة، و الإشتراك فى الخبرات و تبادلها فى هذا المجال، و تبني جداول أعمال جديدة، و تعزيز الشبكات الموجودة.

آخر موعد للتقديم **لمبادرة المنح الصغيرة** هو 15 أبريل 2009. الهدف من هذه المبادرة هو تعزيز نقاط تركيز جديدة وتوقعات حول الأمن، بالإضافة إلى ذلك فتح آفاق و التواصل مع اللاعبين الجدد المشتركين فى المناظرة، التفكير و البحث فى الموضوع. ستقدم المجموعى عشر منح بقيمة \$5000 دولار أمريكى لصغار الباحثين و المحترفين الذين يرغبون فى الإسهام فى المناظرة الأمنية بأوراق و ملخصات للسياسات تتعلق بتحول القطاع الأمنى.

للمزيد من المعلومات عن المجموعة، برجاء [الضغط هنا](#).

الأحداث المقبلة

للحصول على قائمة مستفيضة عن الأحداث المقبلة ذات الصلة بقضايا الإصلاح الأمني، برجاء زيارة موقعنا الإلكتروني [روزنامة الأحداث](#). عند الرغبة في تعريفنا بأحداث أخرى برجاء إرسال رسالة بالإيميل

حقبة جديدة في مكافحة الإرهاب في أفريقيا: هل الحكومات الأفريقية على استعداد لتعزيز دور القانون؟

6 أبريل 2009

فندق شيراتون، برييتوريا، جنوب أفريقيا

هل تمتلك البلدان الأفريقية الإرادة السياسية، البنية التحتية القانونية و القدرة المتخصصة لتعزيز العدالة الجنائية، دور القانون و ردود أفعال قائمة على احترام حقوق الإنسان تجاه تهديدات الإرهاب؟ يدعو كل من لجنة الحقوقيين الدولية (ICJ) و معهد دراسات الأمن (ISS) لى حفل استقبال مسائي لمناقشة هذه التساؤلات و الإعلان عن تدشين التقرير الأخير الصادر عن فريق من رجال القانون البارزين العاملين في مكافحة الإرهاب ، و مواجهة الإرهاب و حقوق الإنسان و التابعين للجنة الحقوقيين الدولية.

المبادئ المدنية-العسكرية الإستراتيجية و العقيدة: خلق أدوات مشتركة لعمليات الإستقرار

22-25 أبريل 2009

مؤتمرات ولتون بارك، وست سسكس، المملكة المتحدة

Wilton Park Conferences, West Sussex. UK

ما هي الصعوبات التي نشأت من عدم وجود أدوات تخطيط لإستراتيجية مدنية-عسكرية مشتركة للإستعانة بها في عمليات الإستقرار؟ ما هي أهم مجالات الإختلاف و الفجوات الموجودة في المبادئ و العقيدة لعمليات الإستقرار؟ إلى أى مدى سيكون من الممكن التوصل إلى إتفاق واسع النطاق حول مجموعة من الإصطلاحات المفهومة المدنية – العسكرية، التعريفات، المبادئ الإرشادية و العقيدة لهذه العمليات؟ كيف يمكن أن تصبح المبادئ المدنية – العسكرية الجديدة و العقيدة أكثر فعالية، مؤسساتية و من الممكن ترجمتها إلى عمليات تنفيذية؟

بناء مؤسسات أمنية في بيئات تعرضت للصراع: التعلم من العراق

30 أبريل 2009

كنجز كولاج لندن، المملكة المتحدة

King's College London, UK

سوف تستعرض هذه الندوة برنامج التنمية المؤسساتية لوزارة الداخلية العراقية (MOI)، التحديات التي واجهها البرنامج، و الدروس التي من الممكن استخلاصها من العراق للإستفادة منها في برامج التنمية المؤسساتية في البيئات المتضررة بالصراع أو البيئات الأخرى الغير مستقرة. ستستكشف هذه الندوة، مستعملة مثال إصلاح وزارة الداخلية في العراق، بعض الدروس الرئيسية التي أمكن تحديدها و كيف يمكننا تعلم من تلك الدروس في برامج المانحين المستقبلية.

يتناول هذا الكورس نطاق واسع من القضايا المعقدة لصناع السياسة و الممارسين العاملين في مجال الحكم، التنمية، الأمن القومي، الإستقرار، القضايا المتعلقة بالقطاع الأمني، و تحليل الصراع. يمد منهج الدراسة الطلية بعدد من الأدوات، الأطر التحليلية و المنهجيات لتناول سياسة التنمية، التحليل الإستراتيجي، توليد الخيارات، التطبيق و البرمجة في هذه المجالات.

منح زمالة دراسية

منح زمالة دراسية عن الأمن و السلام للنساء الأفريقيات

كجزء من برنامج بناء المعرفة و الإشراف الإرشادي يسر مجموعة الصراع، الأمن و التنمية بكنجز كولج بلندن الإعلان عن استقبال الطلبات لمنح زمالة دراسية عن السلام و الأمن للنساء الأفريقيات للفترة 2009/2008. هذه الزمالة هي مكافأة مادية و أدبية للإنجازات الشخصية و الأكاديمية، كما أنه من المحتمل أن يكون هناك اعترافا مستقبليا بها.

آخر ميعاد للتقديم: 4 مايو 2009

دعوة لتقديم أوراق بحثية

"مالذي يهدد؟ بناء الجسور في دراسات الأمن و الصراع"

يعقد قسم العلوم السياسية و الدراسات الدولية (POLISIS) بجامعة برمنجهام مؤتمرا في الفترة بين 22-23 سبتمبر 2009 يناقش فيه الصلات بين النهجين التقليدي و الحرج للأمن، و العلاقة بين النظرية و السياسة، و التطور الجديد في مجال دراسات الأمن و الصراع.

آخر ميعاد للتقديم : 1 مايو 2009

فرص عمل

باحث/كبير باحثين

يعلن معهد دراسات الأمن عن حاجته إلى باحث/كبير باحثين للقيام بأعمال البحوث التطبيقية، النشر، جمع و تكوين السياسات فى المجالات المتعلقة بديناميكيات الصراع و الإقتصاد السياسى لمنطقة البحيرات العظمى. يسعى البرنامج لاستكمال أجندة الإتحاد الأفريقى لإحلال السلام و الأمن فى القارة من خلال تحليل مواقف و ظروف الصراع و إصدار إنذارات مبكرة من الممكن الركون إليها من قبل الجهات المشاركة من أجل منع الصراعات.

آخر موعد للتقديم: 17 أبريل 2009

وظائف وحدة الإستقرار:

مستشارين فى مجال الإستقرار

خبراء فى قطاع الأمن و العدل

آخر موعد للتقديم: 30 أبريل 2009

أحدث الموارد على موقع الشبكة

المالية العامة، الأمن و التنمية: إطار عمل و تطبيق على أفغانستان

بيرد دبلتو، جمبرت إس، 2009، ورقة عمل بحث السياسات 4806، بنك العالم
Byrd W., Guimbert S., 2009, Policy Research Working Paper 4806, The World Bank

كيف يمكن للروابط بين بين الأمن و التنمية أن تعزز السياسات و المؤسسات في البلدان النامية؟
تناقش هذه الورقة المطروحة من البنك الدولى إقليم جنوب آسيا فرضية أن فهم المخاطر
الأمنية و وضع استراتيجيات للتخفيف منها يعتبر أمرا حاسما للحصول على نتائج تنمية أفضل.
من الممكن تطبيق المبادئ الإقتصادية التقليدية على القطاع الأمنى، و ذلك بعد إدخال التعديلات
الملائمة. يشمل هذا الأدوات المتعلقة بإدارة المالية العامة، تقديم الخدمات و الإدارة.

الرقابة العامة على قطاع الأمن: كتيب لمنظمات المجتمع المدني

كول إى، إبرت كيه، كنزليخ، يه. (محررون)، 2008، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، براتسلافا
Cole E., Eppert K., Kinzelbach K. (eds.), 2008, UNDP, Bratislava

كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني (CSOs) ضمان المساءلة و الشفافية فى القطاع الأمنى؟
فى الوقت الذى سهلت فيه هذه المنظمات إصلاح القطاع الأمنى فى الدول فى مراحل الانتقال و
بعد الصراع، لازال لديها الكثير من القدرات لم يستغل بعد. يقدم هذا الكتيب توجيهات لمنظمات
المجتمع المدني و كيف يمكنه أن تخطط، كيفية بناء و تنفيذ أنشطة لدعم الرقابة العامة على
القطاع الأمنى. تشمل مجالات التركيز القيام بالرصد و تحليل الميزانية، المساعدة القانونية،
الإصلاح القانونى و العمل مع وسائل الإعلام و غيرها لتحسين الوصول إلى معلومات حول
القضايا الأمنية.

عمليات الاستقرار – إصلاح القطاع الأمنى

قسم إدارة الجيش التابع لوزارة الدفاع، 2008

US Department of the Army, 2008

ما ذا يعنى إصلاح القطاع الأمنى و كيف يمكن أن يتحقق بنجاح؟ يوضح هذا التقرير كيف أن
إصلاح القطاع الأمنى ما هو إلا مجموعة من السياسات و الخطط، و البرامج و الأنشطة التى
تقوم بها الحكومة لتحسين الطريقة التى تتبعها لتوفير السلامة و الأمن و العدالة. وهذا أمر بالغ
الأهمية من أجل الإسهام فى عالم يتكون من دول تتمتع بحكومات شرعية و مؤثرة توفر متطلبات
مواطنيها و تمارس أنشطتها بمسئولية فى إطار النظام الدولى.

http://www.ssrnetwork.net/document_library/detail/4119/the-security-needs-assessment-protocol-improving-operational-effectiveness-through-community-security

ميللر، دى. و روندريك، إل، 2008، معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح

Miller, D. & Rudnick, L., 2008, United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR)

كيف يمكن تحسين كفاءة العمليات أثناء القيام بعمليات إنسانية، للتنمية و الأمن و ذلك لأجل ضمان أمن المجتمع؟

وضع هذا المشروع الصادر عن معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح بروتوكولا لتقييم كوسيلة لتقييم مشاكل الأمن المحلية، كما تفهمها المجتمعات نفسها. (SNAP) الإحتياجات الأمنية و عن طريق تبنى التقنيات الموجودة، و المستعملة فى ابحاث تفسير الثقافة، فإن هذا يساعد الوكالات على أن تتعرف على نطاق و معانى مشكلات الأمن على مستوى المجتمع و من ثم يمكنها تصميم عمليات ذات صبغى ثقافية أكثر و بالتالى أكثر فعالية.

اتصل بنا:

GFN-SSR
International Development Department
JG Smith Building
University of Birmingham
Edgbaston, Birmingham B15 2TT UK
Tel: +44 121 414 7291
Fax: +44 121 414 7995
Email: enquiries@ssrnetwork.net

على موظفي الحكومة البريطانية الراغبين بالتسجيل الخاص لدخول موقعنا الخاص
Ben.Kelly@ssrnetwork.net

نشرة ال SSRBulletin تنشر بالانجليزية و تليها نسخ بالفرنسية والبرتوغالية والعربية و
ترسل لمن سجل بياناته [هنا](#). و توجد على [موقعنا](#) الترجمات بعد اسبوع من نشر الانجليزية

المقالات المنسوبة لكتاب من غير العاملين بالشبكة العالمية لاتمثل رأى الشبكة بالضرورة.